# «النساء وسلطة الثقافة»

**الأستاذة رحمة بورقية**

باحثة اجتماعية، رئيسة جامعة الحسن الثاني- المحمدية عضو أكاديمية المملكة المغربية وعضو اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة.

*«النساء وسلطة الثقافة»*

## السيدة رحمة بورقية

### الثقافة وبناء مفهوم الأنثى

إذا أردنا أن نحلل علاقة النساء بسلطة الثقافة، علينا أن نحدد مفهوم الثقافة، ذلك المفهوم الذي لا نجده حاضرا في التراث الأنتروبولوجي فحسب، وإنما أيضا يتم تداوله في الأدبيات الإعلامية وفي خطاب الحس المشترك. إن الثقافة التي نقصدها في هذه المقالة تتعلق بما يصدر عن الإنسان لتنظيم حياته في المجتمع سواء تعلق الأمر بمقتضيات إنتاجه المادي أو الفكري أو الرمزي.

والثقافة تكون عالمة، ينتجها الفقهاء والعلماء أو المفكرون، لتشكل ثقافة مكتوبة ومدونة، أوقد تكون ثقافة شفوية رمزية تتجلى في الطقوس و التصورات الثقافية المجتمعية.

والثقافة المكتوبة نوعان: الأولى تتعلق بالثقافة العربية الإسلامية، والتي تسمى أحيانا الثقافة التقليدية أو التراث؛ وتتضمن الفقه والعلوم الدينية. والنوع الثاني هو الثقافة الحديثة التي تستمد أدواتها التحليلية من العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبما أن النوع الثاني ينحصر في المجال الأكاديمي والفكري، فإن النوع الأول في الثقافة المكتوبة هو الذي سيتم التركيز عليه في هذه المداخلة نظرا لكونه شكل النواة الأساسية لسلطة المعرفة في المجتمعات العربية الإسلامية، وظل يؤطر تلك المجتمعات خلال كل تاريخها الطويل، ويحدد فيها العلاقة بين المرأة و الرجل.

كما أن هناك نوعا آخر من الثقافة، وهو في أغلب الأحيان شفوي، يتداول بين الناس، ويتشكل من خزانات ثقافية متعددة، قد تختلف حسب المجتمعات الكبيرة والصغيرة، لتحتوي على الأعراف والتقاليد والطقوس والرموز التي تنتظم حولها الحياة الاجتماعية، وعلى الخطابات التي ينتجها المجتمع حول نفسه وحول العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. وإذا كان من السهولة بمكان حصر حدود متن الثقافة العالمة المكتوبة ، فإنه من الصعوبة حصر حدود الثقافة بمعناها الأنتروبولوجي، والتي تستوطن في عدة مواقع: في مختلف أنواع التعبير الشفوي والعملي، وفي السلوك والطقوس. ويساهم المجتمع في إنتاج هذه الثقافة ويعيد إنتاجها بدون أن يعي الأفراد بأنهم مساهمون فيها.

**كل مجتمع إلا وينحو نحو تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع ويوزع الحقوق والواجبات والأوضاع، التي غالبا ما يضمنها في القوانين أو في الأعراف وفي أنظمته الثقافية، المكتوبة منها أو الرمزية. فمن يحيد عن نواميس المجتمع يدخل في خانة الانحرافات الاجتماعية. وما يهم في تحليل العلاقة بين النساء والثقافة هو ما يوجد داخل التنظيم والترتيب الذي أراده المجتمع للأفراد وللجماعات وللعلاقة بين الذكر و الأنثى و الذي وضعه في إنتاجه الثقافي.كما أن الناس يخضعون، عن وعي أو بدون وعي، للقيم التي ينتجها المجتمع. ولذلك كل كشف للقواعد التي تتحكم في تحديد الأوضاع بين الذكر و الأنثى هو عمل يتطلب نوعا من التفكيك ( décodage) لمنطق العلاقة بينهما.**

**إذا كانت العلاقة بين الرجل والمرأة من العلاقات التي تطرح حولها إشكالية المساواة نظرا لما يتخللها من تراتبية، فإنها تجعلنا نتساءل على أي أساس وجد التمييز بين الرجل و المرأة؟ وإذا كان ذلك التميز يقوم على علاقة سلطة فكيف تتشكل تلك السلطة؟ وما هي دعامتها؟ هل هي من نوع القانون فقط،أو المجتمع، أو الثقافة بنوعيها المكتوب و المجتمعي؟ ما هو دور الثقافة في تبرير تلك السلطة؟**

**إن المجتمع الإنساني رسخ عبر العصور التاريخية الهيمنة أو السلطة الذكورية، في التقاليد والأعراف والقوانين، لكي تصبح سلطة تخضع لها النساء عن "طواعية"؛ بل وكثيرا ما تلجأ النساء أنفسهن إلى تبرير تلك السلطة، ليجعلن منها علاقة عادية ومقبولة بين الذكر و الأنثى.**

**كيف تترسخ إذن تلك السلطة الذكورية؟**

**هناك سيرورة تاريخية ثقافية جعلت من التمييز والترتيب أمرا عاديا، بل وحولت التمييز الطبيعي البيولوجي بين المرأة والرجل إلى ترتيب ثقافي لتجعله بدوره يبدو طبيعيا. فالمظهر البيولوجي الذي يميز المرأة عن الرجل عندما تستولي عليه التقاليد الثقافية يجعل ما هو اجتماعي يبدو طبيعيا أو بيولوجيا (biologisation du social)[1]. إنه سوء فهم تاريخي ابتدعه المجتمع عندما أنتج عددا من العادات الثقافية والوسائل لوضع الترتيب المحكم لمكانة كل واحد منهما. وفي هذا السياق نعتبر أن للثقافة سلطة، بنوعيها المكتوب و شفوي، باعتبارها موطنا من مواطن السلطة.**

[1] Bourdieu. La domination masculine. Seuil, Paris, 1998, p. 9

## المرأة في الثقافة العالمة: التراث الفقهي كنموذج

وإذا ما انطلقنا من العلاقة بين الرجل والمرأة في الثقافة العربية العالمة، نجد أن للمرأة وضعا حددته التقاليد المجتمعية القبلية في المجتمع العربي؛ تلك التقاليد التي امتدت فروعها، على الرغم من الثورة التي جاء بها الإسلام لتحرير النساء من الوضع الذي كن عليه قبل الإسلام، إلى التراث الفقهي. لقد كان وضع المرأة محددا بأعراف وقيم عشائرية، بحيث إن المرأة ليست بكيان منفصل عن العشيرة والأسرة؛ ولذلك جاءت أوضاع النساء مطابقة لما تفرضه العشيرة على العلاقة بين الرجل و المرأة.

يجب أن نذكر بأن الأسرة، في كل المجتمعات، هي محط رهان إيديولوجي. وليس من الصدفة أن تحظى الأسرة في المجال المعرفي باهتمام الباحثين في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا والتحليل النفسي والعلوم الاقتصادية؛ كما أنها احتلت موقعا أساسيا في قلب النظريات الكبرى التي نظرت للمجتمع و للحضارة. فمثلا فرويد في المؤلفين: "الطوطم والطابو" و"موسى والتوحيد"، يجعل من عقدة أوديب التي نشأت في العلاقة الأسرية، أصلا للحضارة والتقديس. كما أن المدرسة الماركسية التي جعلت من الإنتاج والتنافس على احتكار وسائل الإنتاج محركا للمجتمع والتاريخ، ربطت بين أصل العائلة والملكية الخاصة، لتعتبر أن هذه الأخيرة أصل للأولى. واستمر الاهتمام بالأسرة في الاجتهادات اللاحقة للماركسية عندما انكب الماركسيون الجدد على تطوير الجهاز المفاهيمي والنظري مع ما سمي بالأنتروبولوجيا الاقتصادية؛ في أعمال موريس كودوليه[1] الذي يفسر العلاقات السلطوية داخل الأسرة بمدى احتكار وسائل الإنتاج الاقتصادي، كالأرض مثلا،

[1] Maurice Godelier. Horizon et trajets marxistes en anthropologie. Maspero 2 vol. 1973

داخل العائلة. ومن منطلق النظرية البنيوية جعل لفي ستراوس[1] من تبادل النساء أساسا لكل تبادل مجتمعي بل وأصلا للمجتمع والحضارة؛ بحيث إن تحريم المحارم يقوم على مبدأ التخلي عن المرأة التي يتم التبادل بها مع الآخرين. فقواعد القرابة توجد في قلب منطق وجود المجتمع والحضارة، بل وتؤسس الحضارة. فالنساء يشكلن عملة للتبادل الضيق، عندما يتم داخل الأسرة الممتدة أو القبيلة، أو للتبادل الموسع عندما يتم بين مختلف المجموعات.

وبدون أن ندخل في نقاش عن مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تتضمنها كل نظرية من هذه النظريات، وجب التأكيد على الاهتمام المعرفي الذي لقيه موضوع العائلة لدى المؤسسين للنظريات الاجتماعية الكبرى وما تولد عن نظرياتهم من دراسات في مختلف مجالات المعرفة: من فلسفة، وأدب، وتحليل الخطاب، وتاريخ، وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا. ويجد هذا الاهتمام المعرفي مبرره في كون الأسرة عبر العصور، و في كل المجتمعات، كانت في صلب الرهانات السياسية والمجتمعية وفي قلب الصراعات الحضارية، باعتبارها مؤسسة أساسية للإنتاج البيولوجي عبر وظيفة التوالد، وخلية للإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعيين من خلال وظيفتي التنشئة والتربية. ونظرا لهذا الأمر، كان وضع المرأة في الأسرة والمجتمع في كل المجتمعات التاريخية محط رقابة اجتماعية قننتها المعايير والأعراف والتقاليد والعادات وانعكست في التراث المكتوب.

غير أن تراكم المعرفة وتقدمها، في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، يمكننا من مساءلة المنظومات الفكرية التي ينبني عليها كل بنيان مجتمعي، وتحليل المنطق الذي يدور حوله التنظيم الاجتماعي والتنظيم العائلي والعلاقات الأسرية. وفي هذا السياق، يمكن لنا أن نعتبر بأن التراث الفقهي قنن العلاقات الأسرية ومنح المرأة وضعا منسجما مع الفضاء الثقافي العربي والتقاليد السائدة في المجتمع العشائري. ولقد استوطنت في تلك التقاليد تصورات، أنتجتها المركزية الذكورية، لتضع ترتيبا معياريا بين الذكر والأنثى.

تفصح مضامين التراث الفقهي عن التصورات حول المرأة تؤطرها من جهة سلطة التراث الفقهي الذي يعيد عبر العصور نفس التصورات، ومن جهة أخرى

[1] Levi Strauss. Les structures élémentaires de la parenté. Paris,1967

**الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضع المرأة في المرتبة الأدنى في المجتمع[1]. وإذا كان الفقه في جوهره يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، فهو في شقه الاجتماعي منتوج معرفي يعكس بيئته المجتمعية. هذا ما يجعل المضامين الاجتماعية للخطاب الفقهي تتحدد بالمناخ الاجتماعي الذي يتبلور فيه، وبالأطر المعرفية المتوفرة لديه في كل عصر من العصور.**

**إن الفقه دخيرة تراثية غنية. ويقدم لنا متن التراث الفقهي أمثلة متعددة تعكس تأثير المجتمع على رؤية الفقيه لوضع المرأة. ففقيه كالكيكي (محمد بن عبد الله الكيكي (ت: 1185 هـ)، في كتابه "مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال". تحقيق أحمد التوفيق. دار الغرب الإسلامي. مثلا ، الذي دافع عن حق المرأة في الإرث وحذر وأخذ كل الاحتياطات لإصدار الأحكام وأوصى بتقدم العرف على اللغة والإفتاء معتبرا عوائد الناس، هو نفسه الذي ميز تمييزا تراتبيا صارخا بين المرأة و الرجل ، و يعتبر أن الزوج يجب أن "يحجر عليها إذا تبرعت بأكثر من ثلث مالها، ويؤدبها، وتقدم عليه في الحضانة لخستها وانحطاط همتها بمباشرة الأقذار والنجاسات... ولاجهاد عليها، بل جهادها الرحى والنسج والغزل، ولاسهم لها في الغنيمة ولو قاتلت ....". فالمرأة في هذا التصور كائن ذو خسة؛ والخسة[2] تعني أن يكون المرء نذلا، حقيرا، دنيئا، رذلا، تافها، لا يستوجب أن يعبأبه، وهو ناقص في القدر. ويعبر كتاب مواهب ذي الجلال عن تأرجح الفقيه بين المبادئ العامة التي يدعو إليها كفقيه من أهل النظر وذلك انطلاقا من وقوفه على الحيف الذي يلحق المرأة في البلاد السائبة وحرمانها من الإرث، ومواقفه الجاهزة والمتوارثة عن مكانة المرأة وتصورها ككائن خسيس. فالكيكي هنا لا يضع توازيا بين نظرته الدونية للمرأة، نظرا "لخستها" كما يقول، وبين وضعها الدوني في المجتمع الذي يرغمها ويكرهها على التخلي عن نصيبها لأقاربها لكي تتقي شر هجرهم ومقتهم. فهو يعتبر الأمر الأخير حيفا في حقها والأول مسلمة بديهية.**

**ما هو مرد هذا التصور الدوني للمرأة؟ و ما هي العوامل التي جعلت هذه النظرة تترسخ في الذاكرة التراثية؟**

---

[1] ابن أبي زيد القيرواني. النوادر والزيادات. طبعة الغرب الإسلامي. و الإمام ابن عبد البر. الكافي في فقه أهل المدينة . إلخ

[2] المنجد في اللغة و الأعلام ، دار المشرق. ابن منظور ، لسان العرب، الجرء 6، ص.64

**إن مواقف بعض الفقهاء من مكانة المرأة طيلة عصور الإسلام تأثرت بنموذج العلاقات السلطوية المتراتبة الموجودة في الواقع و الذي كان يعتبر شيئا طبيعيا من طرف المجتمع، ومن خلال التباس تاريخي خيم على تصور العلاقة بين الرجل و المرأة، ذلك التصور الذي يخلط بين التمييز البيولوجي والتمييز الاجتماعي بين الجنسين. بل وأكثر من ذلك، اعتبر التمييز البيولوجي تراتبا، لاعتبارات اجتماعية خاصة بالمجتمع القبلي للجزيرة العربية الذي كان يقوم على التراتب الصارخ بين الفئات وبين الجنسين و الذي جاء الإسلام لكي يحد منه.**

**فمثلا تشدد الموقف الفقهي في مسألة الولاية على المرأة في الزواج كيفما كان سنها، يعود إلى الاستجابة لتشدد المجتمع العربي تجاه وضع المرأة أكثر مما يعود إلى مبدأ ديني، باعتبار أن المسألة لم يرد فيها نص قطعي. ولقد كانت الولاية على المرأة تنسجم مع نظرة المجتمع العربي للمرأة في تلك الحقبة من التاريخ، وهذا ما جعل الفقهاء يكرسون مبدأ الولاية انطلاقا من فهم لمعاني القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف يتطابق مع تلك النظرة. ويمكن للمسلم وللمسلمة اليوم التساؤل، لماذا تساهل الفقهاء في قضايا وردت فيها نصوص قطعية كمسألة السرقة وقطع اليد و الرق، و لم يتساهلوا في مسألة الولاية التي لم يرد فيها نص قطعي الدلالة؟ لماذا عندما يتعلق الأمر بالولاية يحضر التناص ليكرر كل نص فقهي نصا آخر؟ وفي هذا الصدد يقول المؤرخ للفكر الإسلامي عبد المجيد الشرفي: "وثمة من المسلمين من يعتقد أن قطع يد السارق هو من الأوامر الإلهية التي لامجال فيها للتأويل، إذ أن النص ورد فيها «قطعي الدلالة "...أن المفسرين والفقهاء اختلفوا منذ القديم في معنى القطع ومعنى اليد وفي المقدار الذي يجب فيه القطع، ونصوا على أن السرقة لا تكون إلا في المال المحرز وفي المال الذي ليس للسارق فيه نصيب، كما هو الحال بالنسبة للمال العمومي، والتجأ البعض إلى صنوف من الحيل لتجنب تطبيق هذه العقوبة"[1]. وتبعا لذلك لايجرؤ اليوم أحد على المناداة بقطع يد السارق نظرا لما فيه من مساس بحق الإنسان في الاكتمال الجسماني، كيفما كان الذنب الذي ارتكبه. وكيف يمكن لنا أن نفسر نحن المسلمين لأنفسنا أننا في حالة السرقة، عدلنا عن تطبيق النص القرآني في معناه الظاهري نظرا لكوننا لجأنا إلى الفهم المقاصدي للشريعة الإسلامية، وهنا، في حالة الولاية نبحث عن دلالة لا تتكئ على نص قرآني**

[1] عبد المجيد الشرفي. الإسلام بين الرسالة و التاريخ، دار الطليعة بيروت، 2001، ص.69

**قطعي لتبرير موقف الفقهاء في الإبقاء على الولاية؟ لا يمكن أن نفسره إلا بوجود عقلية ثقافية تاريخية مرتبطة بتاريخ الفقه وبتاريخ البنية الاجتماعية والمناخ الثقافي الذي تبلور فيه الإنتاج الفقهي. فمسألة التشبث بالولاية تعود إلى تاريخ فقه تواصلت فيه النصوص فيما بينها دون العودة إلى القراءة المقاصدية للشريعة.**

**من الملاحظ أن المعرفة الفقهية كانت في مجملها من إنتاج الفقهاء الرجال. ولهذا الأمر تأثير على الإنتاج الفقهي والفكري و على الكتابة بشكل عام، باعتبار أن كل كتابة تنشأ انطلاقا من مركزية ذكورية يحتل فيها الذكر مركز الصدارة في تصور المجتمع والأسرة، ويبرر هذا الأمر، تبعا لذلك، الولاية على المرأة، وتأديبها و الوصاية عليها وكل ما يترتب على ذلك من دونية[1]. فعلى الرغم من كون الإسلام قد خول للمرأة كما للرجل حق طلب العلم وجعله فريضة، تبعا للحديث النبوي "طلب العلم فريضة على كل مسلم"، مع العلم أن من المصنفين من يلحق بآخر الحديث "ومسلمة"[2]، وعلى الرغم من وجود بعض النساء اللواتي عرفن بعلمهن عبر تاريخ الإسلام[3]، فإن إنتاج المعرفة كان في الغالب، مقتصرا على الرجال دون النساء. وهكذا نجد أن نظرة الفقهاء إلى المرأة وإلى العلاقات بينها وبين الرجل تتسرب إليها تلك النظرة الدونية التي تتسلسل في كتب التراث عبر تسلسل الأقوال.**

**والواقع أن المكتسبات المعرفية للعلوم التاريخية والإنسانية والاجتماعية، تبين لنا أن الرجل والمرأة لا يشكلان مجرد كيانين بيولوجيين يفصل بينهما الانتماء لجنسين مختلفين الذكر والأنثى، وإنما هما مفهومان محملان بأوضاع وتصورات ثقافية حول التنظيم الاجتماعي يتم بناؤها بالتقاليد والأعراف والقوانين والممارسات خلال العصور التاريخية. فكل من النسب الأبوي و الولاية على المرأة في الزواج**

---

[1] ويتجلى ذلك في عدة مظاهر. فمثلا ، إذا كانت المسيحية تعتبر الرغبة الجنسية ولو كانت داخل الزواج من باب الخطيئة، فالقارئ لباب النكاح في مجمل النصوص الفقهية، يلاحظ كيف أن الأدبيات الفقهية ، خلافا للديانة المسيحية، أعطت حيزا للرغبة والمتعة الجنسية والإقرار بوجودهما وتقنينهما في العلاقة الزوجية. غير أن تصور الفقهاء للرغبة ينطلق أساسا من رغبة الزوج. انظر : الإمام أبو عبد الله بن قدامة المقدسي الدمشقي المتوفى سنة 620 هجرية ، كتاب عشرة النساء. اعتنى بإخراجه عبد العزيز بن مرزوق الطريفي. دار عالم الكتب للطباعة والنشر و التوزيع الرياض.

[2] أحمد إد الفقيه. إشكالية الشغل النسوي. المرأة العاملة والقانون الاجتماعي المغربي. منشورات كلية الشريعة بأكدير. 1991،ص. 63

[3] عبد الهادي التازي. المرأة في الغرب الإسلامي. الفنيك ، 1992.

**وسلطة الزوج وطاعة الزوجة لزوجها، وضعف المرأة والنقص الذي يعتري قدرتها العقلية، يقوم على مبدأين ثقافيين أفرزهما المجتمع العربي الأبوي (patriarcal)، وهما: عرض النساء ورجولة الرجال؛ بل يمكن القول إن رجولة الرجال مرتبطة بعرض النساء. ولقد كان عرض الرجال يمتد ليشمل عرض العشيرة، يكتسب أو يفقد حسب تصرف النساء واستجابتهن لتقاليد تلك العشيرة. ولذلك كانت سلطة الرجل على المرأة تبررها حماية شرف وعرض العشيرة[1].**

**نستنتج أن المجتمع يفرض معاييره عبر الثقافة التراثية نظرا لسلطتها. وبالتالي تكون التصورات حول العلاقة بين الرجل والمرأة وحول وضع النساء مؤطرة بفعل سلطة الثقافة التراثية التي تناقلتها النصوص الفقهية عبر التاريخ.**

## النســاء والسلطـــة

**وإذا عدنا إلى المجتمع لكي نفهم أساس العلاقة بين الرجل و المرأة نجد بأنها ظلت لعهود علاقة سلطة. ولا تستوطن السلطة فقط في المؤسسات التي اعتدنا أن نراها فيها كالدولة والمؤسسات السياسية، وإنما أيضا في المواطن التي لم نعتد أن نعتبرها مواطن لها. فهي توجد في العلاقات والممارسات وطقوس الحياة الاجتماعية و مسرحها وفي اللغة المتداولة والمعتقدات والتصورات الثقافية التي ينتجها المجتمع ويشترك في إنتاجها كل الناس.**

**وفي مجال العلاقة بين الجنسين، بين النساء و الرجال، يمكن أن نعتبر أن مخيالنا الثقافي تسكنه مركزية ذكورية (androcentrisme) تطبع نظرتنا للمجتمع، ويشترك فيها الرجال والنساء على حد سواء، وهي التي تحدد منطق الترتيب والهرمية. يضع المجتمع المرأة إلى جانب اللين والعطف والضعف، ويضع الرجل إلى جانب الإقدام و المسؤولية والقوة.**

**قد يقول قائل بأن النساء لا تواجههن سلطة واحدة وإنما سلط عدة قد تتجسم في الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر، و المجتمع و القيم الثقافية، إلا أن هذا الجمع**

[1] ويحدد العرض العلاقة بين الرجل و المرأة، وعلاقة كل منهما مع المجال و اللباس. وليس من الصدفة أن تظهر اليوم بعض الفئات من القوى الإسلاموية رمز الرجولة الذي يتجلى في اللحية كامتداد بارز للذكورة، وفي مقابل ذلك تعمل على إخفاء كل مظاهر الأنوثة باعتبارها تهدد عرض النساء.

(سلط)، وعلى عكس ما قد نعتقد، يضعف السلطة ولا يدل على امتدادها المجتمعي ولا يستوفي قوتها الفعالة التي تؤطر سلوكنا وأفكارنا. ولذلك لا يمكن لنا إلا أن نعبر عنها بالمفرد للدلالة على حجمها الممتد والمتشعب في كل أركان المجتمع؛ فكيفما كانت تجلياتها وكيفما كانت المظاهر التي تبدو من خلالها، فسر فعاليتها وقوتها بل واستبدادها ينحصر في كونها واحدة ومتعددة في آن واحد.

في كثير من الكتابات تقدم المرأة كنقيض للسلطة، بل وكطرف تمارس عليه تلك السلطة باعتبار أن الرجل هو الذي يملكها. ويترتب عن هذا الموقف خطاب يشهر تعاسة المرأة وشقاءها مستهدفا بالنقد ذلك الرجل الذي يستعبد المرأة. إلا أن هذا الخطاب سرعان ما يتحداه الواقع ليذكر بأن تعاسة النساء هي مسألة نسبية، وأن للإقصاء آليات متعددة تنتجه وتساهم فيها النساء أنفسهن.

وعلى الرغم من هذه النسبية فلهذا الموقف ما يبرره، وهو غياب النساء، غياب كاد أن يكون مطلقا إلى وقت قريب في المجتمع المغربي، من مراكز القرار السياسي ومن مرافق الدولة في معظم المجتمعات العربية، وبالتالي من مجال السلطة السياسية والتي تبقى محتكرة من طرف الرجال، باعتبار أن السلطة السياسية تتمظهر في المجال العمومي الذي يقصي النساء.فآلية الإقصاء تعمل بحدة وبفعالية في ذلك المجال العمومي وهو المجال الظاهري للسلطة بل وهو المجال الذي تبرز فيه السلطة السياسية. ولكن أدعوكم لتتصوروا معي نساء يأخذن الحكم ويصلن إلى ذلك القرار السياسي.

هل معنى ذلك أن السلطة ستلغى أو تتلاشى؟ قد تغير النساء أسلوب الحكم انطلاقا من نظرة المرأة إلى العالم والمجتمع، ولكن السلطة تبقى قائمة لأن السلطة هي السلطة سواء كانت في يد الرجل أو المرأة. ولذلك نجد أن الحركات النسائية لا تنادي بأخذ السلطة وإنما بالمساواة بين الجنسين، بما فيها المساواة من أجل التنافس على السلطة السياسية.

في مقابل هذا التصور هنالك من يبحث عن سلطة المرأة في المجتمع ليجدها في مجالات أخرى غير المجال السياسي كالمجال البيتي مثلا.وفي السياق نفسه وكرد فعل ضد النظرة الأولى، قد نندفع وراء رغبة تشهر سلطة نساء تناساهن التاريخ والمجتمع، سلطة تمظهرت في الماضي في شكل نظام أميسي في بداية الإنسانية أو في بطلات أو ملكات استولين على عرش السلطة وقذف بهن التاريخ

**إلى عالم النسيان[1]. في هذا السياق يمكن لهذه الرغبة أن تعارض النظرة البئيسة للمرأة بنظرة أخرى تشهر السلطة الفعالة والخفية التي تملكها المرأة في شكل هيمنة على البيت وسيطرة على إنتاج الأكل واحتكار الأبناء. إن كل هذه الحالات تعبر بالفعل عن أوضاع النساء، ولكن استحضارها لا يجيب عن تساؤلنا: ما هي طبيعة السلطة وكيف تمارس؟ وما موقع المرأة منها وكيف تتسرب إلى العلاقة بين الجنسين ؟.**

**كل هذه الطروحات تعتبر السلطة كملكية وكقدر من النفوذ يملكه طرف ولا يملكه طرف آخر. في حين أنه كلما تأملنا في السلطة وجدناها قابعة داخل علاقة : علاقة الحاكم بالمحكومين، علاقة الرئيس بالمرؤوس، علاقة الرئيسة بمرؤوسها، علاقة الأب بالابن، علاقة رب المعمل بالعاملين، علاقة ربة البيت بالخادمة، وعلاقة الرجل بالمرأة. فاعتبار السلطة في بعدها العلائقي معناه أن الطرف الذي يملك السلطة يملكها دائما بالنسبة للطرف الآخر. بل وأكثر من ذلك، تتوقف سلطة الحاكم على مساهمة المحكوم أو كما يقول بعض الأنثروبولوجيين على "رضاه"[2]. ولكن لا يجب أن نفهم من "الرضى" أنه معطى لذاته وإنما هو منتوج اجتماعي يكتسب عبر آليات ثقافية واجتماعية تعمل بوسائل شتى على إنتاجه وإعادة إنتاجه.**

**السلطة تمر عبر سلسلة لامتناهية من القنوات الموجودة في الجسم الاجتماعي والتي نسميها بالعلاقات السلطوية. إن السلطة كما سماها بعض الفلاسفة (Deleuze? Gattari) هي أرمولة Le rhizome، ذلك النبات الذي ينمو ويتمدد وينتشر في كل مكان[3].**

**السلطة واحدة ومتعددة لأن مظاهرها وتجلياتها تتشابه، وهي متعددة لأن لها القدرة على تكرار نفسها وعلى أن تتسرب إلى كل علاقة. ولذلك كلما اعتقدنا أننا**

---

[1] : انظر Fatima Mernissi, les sultanes oubliées ; femme chefs d'états en Islam, Paris, Albin Michel, 1990.

[2] : انظر Maurice Godelier, « Les femmes et le pouvoir politique : point de vue d'un anthropologue », in : Georges Duby et Michelle Perrot, (sous la direction de), Femmes et histoire, Paris, Plon, 1992, pp. 101-102.

[3] انظر : Gilles Deleuze et Felix Gattari, Capitalisme et schizophrénie : Mille plateaux, Paris, Minuit, 1980.

**عثرنا على موطنها وبدأنا في حصر حدودها، بدت لنا في مكان آخر يجبرنا على إعادة المحاولة لحصرها[1].**

**وبما أن للعلاقات السلطوية القدرة على تكرار نفسها فهي توجد في كل أركان المجتمع، وما مجال العلاقة بين الرجل والمرأة إلا أحد المجالات التي تبرز فوقها السلطة. بل إنها المجال الذي تتلخص فيه العلاقات الأخرى، لأنها العلاقة التي يتأسس عبرها المجتمع. وعندما ندرك هذا يتبين لنا كم هو صعب تغيير تلك العلاقة وخصوصا في مجتمعاتنا العربية. إن السلطة تستهدف تلك العلاقة لأنها علاقة منتجة للنظام الاجتماعي نفسه. ويمكن لنا أن نلاحظ في هذا الإطار أن سلطة الرجل على المرأة تقوم على نوع من المركزية الذكورية L'androcentrisme تبرز بشكل قوي في المجتمعات العربية، والتي تستحوذ وتحتكر ثلاثة مجالات للسلطة يمكن اعتبارها مجالات منتجة للنظام الاجتماعي :**

**1- مجال السلطة السياسية باعتبار أنها تكون الجهاز الذي يسهر على توازن النظام الاجتماعي وهو الذي يفرز آليات لاستمرارية هذا النظام بخلقه لقنوات تمدده داخل المجتمع. وتقصى النساء من هذا المجال بفعل آليات الإقصاء التي تعمل فيه. ولذلك تطرح النساء مبدأ الكوطا لتصحيح تمييز لايقاومه إلا تدخل إرادي سياسي كما حدث في المغرب عندما أحدثت اللائحة الوطنية للنساء في الانتخابات التشريعية. ولولم تكن اللائحة الوطنية لما تمكن ذلك العدد من النساء من ولوج البرلمان. وهذه الظاهرة تعتبر في حد ذاتها خلخلة لآلية الإقصاء.**

**2- مجال السلطة الدينية كسلطة منتجة لإجماع الجماعة حول قيم ثابتة. وتقصى النساء من إنتاج الإجماع. لا نجد عددا كبيرا من نساء "فقيهات" أو عالمات أي نساء يمتلكن المعرفة الدينية الضرورية التي تمكنهن من امتلاك الأساليب الفقهية لاستنباط الأحكام، وحتى عندما يوجدن فهن قليلات و يقذف بهن في عالم النسيان. وفي هذا المجال أيضا كون امرأة تقدم في محفل ديني درسا دينيا في رمضان أمام جلالة الملك و أمام الفقهاء وولوج بعض النساء للمجالس الفقهية هو أيضا يخلخل احتكار المعرفة الدينية.**

---

[1] رولان بارط، درس السيميولوجيا، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال، 1985.

**3- مجال السلطة العائلية الذي يحتكره الزوج-الأب لأنه مجال للتوالد واستمرارية النسل أو إعادة إنتاج المجتمع عن طريق التربية والتنشئة. و في هذا المجال أيضا يجب أن ندرك الطفرة النوعية التي تحققت عبر تعديل المدونة لأنها استهدفت تصحيح تلك العلاقة.**

**وهكذا تكون المركزية الذكورية ذلك الخيط الرفيع الذي يوصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية والسلطة العائلية، ثلاثة ثغور يمكن اعتبارها ثغورا لتلك المركزية الذكورية تستوطن فيها وتتحصن بها لأنها فضاءات إنتاج المجتمع.**

**وإن التحول الذي يحدث في المجتمع المغربي يستهدف تلك الثغور، أي علاقة النساء بالسياسي وبالديني وبالأسرة و بالرجل.**

**ففي القانون يختزل المجتمع قيمه الأساسية. وسلطة القانون هي المحل الظاهري والملموس للسلطة. وبما أنه ملموس ومرئي فلقد حظي باهتمام الباحثين باعتبار أنه يؤسس ويقنن العلاقة بين الأفراد وبين الأفراد والمؤسسات، إلا أن سلطة القانون تتمظهر عبر المؤسسة القانونية وبالتالي فهي نسبيا وظاهريا سهلة المنال قريبة منا وفي متناول نقدنا[1]. وعلى الرغم من صعوبة التغيير في هذا المجال، فقد استطاع المغرب أن يجتاز هذه الصعوبة ليحقق طفرة كبيرة في إصلاح قانون المدونة. إلا أن القانون ما هو إلا أحد الأوجه المتعددة للسلطة. لأن العلاقة بين الرجل والمرأة هي علاقة تؤطرها أيضا سلطة الثقافة التي تسكن نظرتنا إلى المجتمع وسلوكنا ومعتقداتنا ولغتنا سواء كنا رجالا أو نساء.**

## سلطـة الثقافـة

**إن العلاقة بين الرجل والمرأة تتم داخل حقل ثقافي يحتضنها ويؤطرها ليجعل منها علاقة مقبولة ومشروعة يتشكل حولها الإجماع الثقافي ولا تكون سلطة الرجل**

[1] في المغرب أنجزت كثير من الدراسات حول المرأة والقانون. انظر البعض منها : Abderrazak Moulay Rchid, la femme et la loi, Casablanca, Ed.Le Fennec, Fennec,1991
فريدة بناني، تقسيم العمل بين الزوجين في ضوء قانون الأسرة, الجنس معيارا. سلسلة منشورات كلية العلوم القانونية والاجتماعية. مراكش. 1993.

مقبولة إلا إذا انصهرت في سلطة أقوى ألا وهي سلطة الثقافة وما يترتب عنها من تصورات ينتعش بواسطتها المخيال الجماعي.

كثيرا ما نتحدث عن حقوق النساء في المجتمع ونناضل من أجلها لكي نحقق المساواة بين الرجل والمرأة. ولكن من نحن؟ إلى من تعود "نون الجماعة" تلك؟ إنها تعود إلينا نحن جماعة من النساء والرجال أدركنا أن ثمة حيفا في حق النساء وحيفا في تطبيق الحقوق.

إنها جماعة تشبعت بأفكار أصبحت تفرض نفسها على الصعيد العالمي كقيم إنسانية سامية نلخصها في بعض الكلمات: ديمقراطية وحقوق الإنسان. وحقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. جماعة يكبر حجمها كلما اقتنعت نساء أخريات ورجال آخرون بتلك القيم وكلما اقتنعوا جميعا بالنضال من أجلها كأمر محتوم. ولكن لم لا تعبر كل النساء عن ذلك؟ لماذا تصمت أكبر شريحة من النساء عن حقهن في أن يكن شقائق الرجال؟ لا يمكن أن نرجع هذا الأمر فقط إلى ظاهرة الأمية المتفشية في فئة كبيرة من النساء داخل المجتمع لأن تجربتي الميدانية مع نساء أميات في الأرياف والبوادي علمتني أن تلك المرأة قد تنتزع حقها اليومي في بعض الحالات بوسائل قلما تتوفر عليها النساء في المدن كما لا يمكن أن نرجع هذا الصمت إلى مجرد إرادة سياسية تريد بعنف رجولي أن تكتم أنفاس النساء. إن قبول السلطة هو قبول ثقافي مؤطر. وهذا ما يستدعي التفكير في مفهوم المرأة في الثقافة بل وفي مفهومي المرأة والرجل في الثقافة وفي علاقتهما مع السلطة.

إن المرأة والرجل داخل المجتمع ليسا بكائنين يميز بينهما الاختلاف البيولوجي، وإنما هما علاقة وتصور: تصور لمفهومين (الرجل- المرأة) تم بناؤهما وتشكلهما عبر سيرورة تاريخية وعبر دينامية الفعل الاجتماعي والثقافي. وإذا ما اعتبرناهما كذلك لا يمكن أن نتحدث عن المرأة دون استحضار الرجل كطرف للثنائية التي عمل فيها الفعل الثقافي عمله. واعتبارا منا لهذا المعطى، ومن زاوية تحليلية، علينا أن نستثمر جهودنا في التفكير في العلاقة بين الجنسين أو كما يسميها الأنجلوسكسونيون بعلاقات الجنس**gender** (أو ما يطلق عليه بالفرنسية **rapports sociaux des sexes**). فالمرأة وحدها كمفهوم لا وجود لها إلا داخل العلاقة الاجتماعية والثقافية بين الجنسين. ولهذا يقتضي التفكير في المرأة والثقافة أن نقوم بتفكيك لكل ما عمل تاريخيا واجتماعيا على بناء تصور المرأة والرجل داخل فضاء ثقافي واجتماعي معين.

**الثقافة إطار واسع يتشكل من رموز وطقوس ومعتقدات وقيم تحدد ما يمكن أن نقوم به وما لا يمكن، فهي التي تؤطر السلوك للمرأة والرجل وتؤطر تصورهما لنفسيهما وتؤطر العلاقة بينهما. إن الثقافة هي موطن الإيديولوجية، بل هي إيديولوجية عملية. ولا أعطي للإيديولوجية هنا ذلك الفهم المبتذل الذي تعطيه للمفهوم بعض الطروحات الماركسية، أي أنها مجموعة من الأفكار تسخرها طبقة معينة للتأثير واستغلال الطبقات الأخرى، وإنما بمعنى منظومة من القيم تساهم فيها كل الفئات الاجتماعية[1]. ومن هذا الوضع تستمد الثقافة سلطتها علينا. إن هذه الخاصية للثقافة هي التي تجعل النساء والرجال يتقاسمون نفس القيم ونفس المعتقدات وأيضا نفس التصورات حول العالم وحول العلاقة التي يجب أن تكون بين الرجل والمرأة، و حول وضع كل جنس: الأنثى والذكر. وهذا ما يفسر أن النساء لا يبتكرن خطابا مضادا حول أنفسهن يعارض خطاب الرجال حول الأنوثة، لأن الرجل والمرأة يستقيان تصوراتهما من نفس المنابع الثقافية، ولكم هي متعددة تلك المنابع الثقافية !**

**إن مواطن الثقافة متعددة: نجدها في الخطاب اليومي، في الحكم والأمثال، في الحكايات، في خطاب التنشئة الاجتماعية والتربية كقنوات تمر منها المقومات الثقافية، وفي المعايير التي تحدد سلوك المرأة والرجل والتي تملي على كل جنس ما يمكن أن يقوم به وما لا يمكن، وما يمكن أن يقال وما لا يمكن.**

**إن الخطاب الثقافي حول الجنسين يلازمه أحد الثوابت المنغرسة فيه والذي يتلخص في كون المرأة ليست كالرجل، والفرق بينهما ليس بفرق بيولوجي وإنما هو فرق نوعي وتراتبي. وبدوره ينغرس هذا المعطى في تصوراتنا وفي سلوكنا وفي مشاعرنا، سواء كنا رجالا أو نساء. ومهما كانت درجة الوعي به لطرده فهو في كل مرة يخون ذلك الوعي أو يراوغه لكي يفرض نفسه علينا، لا لشيء إلا أن الثقافة تستبد بنا ولها سلطة علينا.**

**للثقافة سلطة علينا لعدة اعتبارات:**

---

[1] يمكن أن نعتبر أعمال كليفورد جيرز من الدراسات التي ساهمت في تطوير نظرية الثقافة. إلا أنه لا يربط بين الثقافة والسلطة كما هو وارد في هذه المقالة، أنظر : Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures, New York, Basic Books, 1973

- الثقافة جزء لا يتجزأ من الهوية، بل وتتطابق الثقافة معها. فهي أيضا المجال الذي تنتج فيه تلك الهوية. ومن يجرؤ منا على التنكر لهويته ؟ فهي أحد مكونات الذات التي نتباهى بها أمام الآخر، بل هي التي تميز الذات عن الآخر. ألا نقول لهم ثقافتهم ولنا ثقافتنا ؟ باسم الثقافة نقاوم كل تثاقف. الثقافة أقوى من أن تكون تصورات، إذ تنقش بصماتها فوق جسمنا وهي التي تزودنا بتلك الخصائص التي سماها الباحث الأنثروبولوجي مارسيل موس "بتقنيات الجسم" Les techniques du corps[1]. فالطريقة التي تتعامل بها المرأة مع جسمها هي من صنع ذلك الموروث الثقافي. كما أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع ذلك الجسم هي أيضا منتوج ثقافي. إن سلطة الثقافة على جسم المرأة تجعل هذه الأخيرة تنفصل عن جسمها ليصبح شيئا تملكه الجماعة ثم الأسرة ثم الزوج. وتمتد يد سلطة الثقافة لحصار ذلك الجسم بالنواهي والمحرمات واللباس.

- الثقافة لها سلطة علينا وتستبد بنا لأنها تتسرب إلينا عبر ما يبهرنا ويغرينا، أي عبر تلك اللحظات الحاسمة في حياة المرأة والرجل. إنها لحظات الفرح ولحظات الطقوس التي تجتازها المرأة والرجل والتي تفصل مراحل الحياة: طقس الاسم، طقس الختان، طقس الزواج. إنها طقوس تجعل بعض القيم تنغرس في مشاعرنا في جو احتفالي وأهمها تلك التي تضع المسافة اللازمة بين الرجل والمرأة. إنها طقوس تهيؤنا لكي نقوم بالأدوار التي يريد المجتمع أن نقوم بها. إنها تسجل بالتكرار، لأن الطقوس تتكرر، المسافة الفاصلة بين الجنسين وتحدد لكل جنس دوره. إن الحفل لحظة تتأجج فيها المشاعر ويستعد لها الكل لكي يعيش في جو احتفالي تجربة جماعية لا شعورية تعلم كلا منا الدور المنوط به.

لنتأمل في طقس الاسم، وهو طقس يجعل من المولود كائنا اجتماعيا ويدشن حياته الاجتماعية. مثلا في معظم مناطق المجتمع المغربي يستقبل المولود بطقوس قد تختلف حسب جنسه. يستقبل الولد مثلا بثلاث زغاريد في حين أن البنت تستقبل بواحدة أو بصمت. إن ما يقال في تلك اللحظة وكل ما يفعل يبرز الفروق الموجودة بين الولد والبنت. إن تعبيرا مثل "تبارك الله على العزري"، بمعنى بارك الله في الولد، ليست مجرد جملة للتهنئة وإنما هي جملة جاهزة أخذت من المخزون الثقافي

[1] : انظر Marcel Mauss, Sociologie et anthropologie. Introduction de Claude Lévi-Strauss, 3ème édition, Paris, PUF, 1989.

**تجعل خيال سامعها يسرح وراء المعاني الكامنة فيها والتي توحي بمكانة الولد وأهميته. إن مثل هذه التعابير الجاهزة لها سلطة علينا. فمهما كانت حدة انتباهنا لكي نغير الكلمات الجاهزة المحملة بدونية المرأة ونناضل ضد كلامنا فهو يخوننا ليخرج من أفواهنا رغم نضالنا[1]. وهذا ممكن لا لشيء إلا لأن للثقافة سلطة علينا.**

**ولنتأمل في طقس الزواج داخل ثقافتنا. كيفما كانت الاختلافات التي يعرفها هذا الطقس والتي قد تعود إلى اختلافات جهوية أو طبقية، فهي تنمحي أمام بعض الخصائص الثابتة التي يوحي بها الطقس والمعاني التي ينطوي عليها، بحيث تعود هذه الخصائص إلى تحديد الفرق بين المرأة والرجل. إن كل ما يفعل خلال إنجاز هذا الطقس يدور حول ثنائية الحركة والسكون. العروسة* ساكنة لا تتحرك. تترك جسمها، بدون أدنى مقاومة، للمختصات (النكافات)[2] لتجميله وزخرفته. لا تشارك في الحفل ولا في الاحتفال ولا تشارك في تهيئته. في حين أن الزوج هو الذي يأخذ المبادرة لتنظيم الحفل وتمويله. هو الذي يأتي إلى بيت أبي الزوجة ليأخذها ويدخل بها. ففي هذه اللحظة الحاسمة من حياة الرجل والمرأة، لحظة تتأسس فيها العلاقة الزوجية، تتطابق المرأة مع ما هو ساكن ويتطابق الرجل مع ما هو متحرك. وفي هذه اللحظة تكون أم العروسة أكثر الناس حرصا على سكونها. وهذا ما يبرز لنا الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة الأم في إعادة إنتاج العلاقة التراتبية بين الرجل والمرأة.**

**وأكثر من هذا تنتحل سلطة الزوج رموز القداسة والملكية في كثير من المناطق المغربية لتوطيد استمراريتها وفعاليتها بحيث يسمى العروس(**) "مولاي السلطان" وله "وزراء" ليحتكر في جو احتفالي رموز اللقب الشريف ولقب الحكم. وبهذا تنشأ في المخيال الجماعي صورة ذلك الزوج –السلطان الذي يهيؤه طقس الزواج للحكم على أسرته[3].**

---

[1] : انظر Rahma Bourqia, « La femme et le langage ». In : Femme et Pouvoirs. Casablanca, Ed. Le Fennec, 1990, pp.15-25

* في المشرق ؛ العروس

[2] "النكافات" تعني في اللهجة المغربية النساء المختصات في تجميل العروسة ليلة زفافها.

(**) في المشرق العريس.

[3] انظر كتاب : Elaine Combs-Schilling, Sacred Performances : Islam, Sexuality an Sacrifice, NewYork, Columbia University Press, 1989.

لقد أكد الباحث الأنثروبولوجي لڤي-ستروس أن العلاقات الزواجية هي علاقات تبادل[1]. ويدور هذا التبادل حول النساء. فالرجال هم الذين يتبادلون النساء: الأب يعطي ابنته والزوج يأخذها لتصبح المرأة هي تلك القطعة النقدية الضرورية لكل تبادل والتي تتحدد قيمتها بمقدار ما وضعته الثقافة فيها.

الثقافة لها سلطة لأنها قادرة على تمديد نفسها عبر وجود ثقافات فرعية تستجيب لوجود تعدد في الفئات الاجتماعية. هذه الثقافات الفرعية هي التي تجعل شيئا ما ممكنا وسط فئة معينة وغير ممكن بالنسبة لفئة أخرى. ومن هذه الخاصية تستمد الثقافة قوتها وسلطتها لأن لها القدرة على التوحيد وفي نفس الوقت على قبول الاختلافات الطبقية والاجتماعية. والثقافة ليست كلا متجانسا، فهي محملة بالتناقض الذي يمكن اعتباره استراتيجية الثقافة نفسها، بل هو استراتيجية تلك الإيديولوجية العملية. إن التناقض هو الذي يسمح لنا أن نكون انتقائيين، نأخذ من هذا الوعاء الواسع (الثقافة) كل ما نحتاج إليه في الوقت المناسب وفي المكان المناسب.

بما أن الثقافة متعددة الأبعاد قادرة على التوليد، فهي قادرة أيضا على التصدي لما يهددها أو احتوائه. فهي قادرة مثلا أن تجعل الخطاب النسائي كيفما كان وعيه يفرز خطابا آخر يحاكيه ويقلده لكي يجعل منه خطابا مألوفا متداولا ومبتذلا قد يضعفه أو ينفيه، قد نسميه "نسوانيات".ولا يمكن لنا فهم هذا إلا بالرجوع إلى الموروث الثقافي الذي يضمن استمراريته بيننا.

الثقافة سلطة لأنها تمكننا من المقاومة في حدود منطق النظام الاجتماعي والثقافي. من نقائض الثقافة أنها تفرض علينا قيما وفي نفس الوقت تزودنا بالأدوات الضرورية للتخفيف من حدة تلك القيم. وفي هذا الإطار يمكن لنا أن نفهم أن الثقافة هي التي تحدد الوضع الدوني للنساء في المجتمع وتجعل الرجل صاحب القرار الذي يحدد مصير المرأة مهما كان سنها في هيئة أب أو أخ أو زوج، وأن نفس الثقافة هي التي تزود تلك المرأة بإمكانية المقاومة الثقافية وذلك باللجوء إلى السحر أو الخدعة أو المناورة عبر استعمال الأبناء للتأثير على الزوج، وبالتالي للتخفيف من حدة العنف والتوتر الذي تحدثه كل علاقة سلطوية. فكيد النساء لا توازيه إلا سلطة

---

[1]. انظر : Claude Lévi-Straus, les structures élémentaires de la parenté, Mouton, 1967.

**الرجل. إن المرأة لا تواجه السلطة الذكورية إلا بسلطة جعلتها الثقافة أقل قيمة نسميها كيد النساء أو "فعايل" النساء[1].**

**إن الفرق والمسافة بين كيد النساء وسلطة الرجال مثل تلك التي تفصل بين ما هو مرئي وغير مرئي. إن الثقافة لا ترغب في إعطاء المرأة أية سلطة مرئية، معترف بها. وهكذا تنغرس هذه الفكرة في الحياة اليومية وفي الممارسات .**

**للثقافة سلطة علينا لأنها هي ملجأنا لإنقاذ أنفسنا خلال مواقفنا الضعيفة، لأننا نحتمي بها كلما اقتضى الأمر ذلك سواء كنا رجالا أو نساء. تأخذ المرأة ما يلزم من تلك الثقافة للاحتماء بها ضد سلطة الزوج مثلا. وقد تعيد النساء التوازن الضروري لاستمرارية العلاقة السلطوية عبر التحدي الذي يوجد في متناولها، إذ يمكن لها أن تصيح في وجه زوجها عندما لا يعولها: "أنت ماشي رجل" (لست برجل) أي "أنك تخليت عن رجولتك"، هذه الرجولة التي منحتها له القيم الثقافية. باسم الثقافة إذن، وبما تفرضه من قيم تتحدى الزوجة زوجها عندما يتخلى عما يتوقعه المجتمع منه كزوج تتحدد رجولته بقدرته على أن يعيل زوجته، وهي بهذا التحدي تعيد إنتاج مكانته.**

**إن النساء لا يقاومن إلا في حدود قواعد اللعبة التي تمليها العلاقة السلطوية. ولا تتم مقاومتهن إلا عن طريق نوع من المساومة، بحيث لا توجد مقاومة مطلقة تهدد كيان السلطة. فعندما تصيح "أنت ماشي رجل" أو "اسكت ولا نفضحك" (اسكت وإلا فضحت أمرك) نظرا لكونه لم يقم بواجبه كزوج، فهي بالفعل تقلب الموازين وتكون لها سلطة في ذلك الموقف الذي تخلى فيه عن رجولته وظهر ضعفه. في هذا الموقف تهدده بإخراج عيبه إلى الفضاء العمومي،?ي إلى الخارج الذي يستمد منه سلطته، ولكن بفعلها هذا فهي تعترف ضمنيا بسلطته.**

**الثقافة لها سلطة على النساء أكثر مما لديها على الرجال لأنها اختارت النساء كقناة تمرر عبرها قيمها. وهذا ما يفسر كون النساء أكثر ميلا إلى المحافظة على القيم والتقاليد. فمحافظة النساء ليست معطى لذاته وإنما هو نتيجة للعمل الثقافي. تمر الثقافة عبر التربية والنساء أسندت لهن مهمة تلك التربية. فالمرأة كأم هي التي تربي الأولاد وفق معايير متعارف عليها في المجتمع لتنتج ابنا متكيفا أو**

[1] "فعايل النساء" باللهجة المغربية معناها الأفعال السيئة التي تقوم بها النساء.

**بنتا متكيفة مع تلك المعايير. بحيث لا تلقن الأم قيما وسلوكات مضادة للمشروع المجتمعي الموجود دون أن تسير وراء مغامرة قد يكون مآلها التهميش والإقصاء.**

**إن المرأة هي ذاكرة المجتمع، إليها يسند ما يجب الاحتفاظ به من قيم. وليس من باب الصدفة أن نجد في كثير من المجتمعات أن جسم المرأة هو المجال الذي تسجل فوقه القيم. في الماضي القريب، في المجتمع القبلي كانت مساحة جسم المرأة تغطي بالوشم بحيث تمر المرأة بتجربة تتعلم منها أن جسمها والجسم القبلي يكونان شيئا واحدا[1]. ألا يرمز الوشم إلى القبيلة ؟ واليوم تستهدف التربية جسم المرأة لتعلمه أنه ليس كجسم الرجل، وأن المعايير والقيم المرتبطة به هي قيم الثقافة والمجتمع[2].**

**ليس من الغريب إذن أن تكون المرأة اليوم وكذلك دورها في المجتمع موضوعا للصراعات السياسية والإيديولوجية. ويدور الصراع حول احتكار الذاكرة التي تمر منها القيم التي تعتبر كل جهة أنها قيمها. في وضع المرأة إذن يتلخص المشروع المجتمعي برمته.**

**إذا كان مفهوم المرأة والرجل يؤطرهما الفعل الثقافي، فلا يمكن مراوغة هذا الفعل إلا بإرادة قوية تسعى إلى تغيير وضع المرأة لكي تخترق الحدود والمراتب التي وضعتها الثقافة بين الرجال والنساء، وبالمعرفة التي تسعى إلى اختراق حدود شعورنا للكشف عن الرواسب الثقافية في ذواتنا وسلوكنا سواء أكنا رجالا أم نساء. من الأكيد أن الوعي بموقع كل جنس في المنظومة المجتمعية والأسرية، أصبح في تنامي يوما بعد يوم، وأن قنوات انتشار ذلك الوعي أصبحت تتعدد في شكل جمعيات حقوقية ومدنية، لتعيد التوازن الضروري للعلاقة بين المرأة والرجل.**

---

[1] Rahma Bourqia, « Une cible du pouvoir ou le corps tatoué, réflexions sur le tatouage dans tribus Zemmour, Bulletin Economique et Social du Maroc, N° 153-154, 1984, p. 101.

[2] Rahma Bourqia, The woman's body : strategy of illness and fertility in Morocco, in : Ismail Sirageldin (ed), Towards More Efficacy in Women's Health and Child Survival Strategies. Combining Knowledge for practical solutions. Baltimore, Maryland, The John Hopkins University Press, 1992, pp. 133-144

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.